

الحوار

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

تقرير مجريات حول ندوة

تحديات الإصلاح الأمني في سورية

الأربعاء 2 ربيع الآخر 1439هـ، يوافق 20/12/2017م

يبين هذا التقرير الطريقة التي سارت بها الندوة، شارحاً أبرز المواضيع والأفكار التي طرحت فيها، سواء من قبل الخبير الاستراتيجي الذي عرض ورقة تقدير الموقف المتعلقة بالموضوع ذاته، أو من قبل المشاركين عبر المداخلات التي قدموها.

تقارير مركز الحوار السوري

جدول المحتويات

3	مقدمة:
4	المحور الأول: عرض الأوراق البحثية المقدمة
4	أولاً-عرض ورقة تقدير موقف بعنوان: "تحديات الإصلاح الأمني في سوريا" المقدمة من المرصد الاستراتيجي:
4	1-ضعف بنى الأمن الإقليمي وهيمنة الصراع في الفترة 1918-2011:
4	2-تحرك الاستخبارات الإقليمية والدولية لدرء المخاطر الأمنية في سوريا خلال الفترة 2011-2017:
5	3-محاولات ملء الفراغ الأمني داخلياً من خلال إعادة تأهيل المؤسسات الأمنية للنظام 2016-2017:
5	4-تحديات الإصلاح الأمني ومعالجتها صياغة رؤية استراتيجية للمرحلة المقبلة:
6	ثانياً- عرض الورقة البحثية المقدمة من مركز عمران بعنوان: "التغيير الأمني في سوريا":
6	1-فرضيات التغيير الأمني في سوريا:
6	2-تحديات عملية التغيير الأمني في سوريا وطبيعتها المحتملة:
7	3-عقبات تطبيق وتنفيذ عملية التغيير الأمني في سوريا:
7	4-خطة التغيير والانتقال إلى قطاع أمني متماسك:
8	المحور الثاني- مداخلات المشاركين وتعليقاتهم
8	أولاً-توصيف التعاطي مع الملف الأمني عقب الثورة
8	الأمن المحلي والعمل الاستخباراتي
9	ارتباط الأمن المحلي بمنظومة الأمن الإقليمي والدولي
9	ثانياً-عوائق وتحديات سبل التغيير الأمني
9	الملف الأمني والإصلاح الدستوري
9	مدى قابلية الأجهزة الأمنية للإصلاح
10	العدالة الانتقالية والجانب الإنساني
10	الملف الأمني في مسارات التفاوض
10	ثالثاً- آليات مقترحة للتعامل مع الملف الأمني وسبل بناء منظومة أمنية فاعلة
10	بناء نوى أمنية تراعي الوضع الميداني الحالي وتصد الاختراقات
10	دراسة التقاطعات مع الأطراف الفاعلة الأخرى
10	استبعاد وتغيير الرموز الأمنية
11	رابعاً- تساؤلات واستفسارات

- المحور الثالث- تعليقات الخبراء على المداخلات والإجابة على الاستفسارات.....11
- أولاً-ردود خبير المرصد الاستراتيجي:.....11
- التعليق على موضوع العمل الاستخباراتي.....11
- التعليق على المداخلات حول ارتباط الأمن المحلي بالأمن الإقليمي والدولي.....11
- الإجابة على التساؤلات ومناقشة التحديات والتوصيات.....12
- ثانياً-ردود باحث مركز عمران:12
- التعليق على موضوع الأمن الداخلي والعمل الاستخباراتي.....12
- الإجابة عن التساؤلات و مناقشة التحديات13

مقدمة:

شكل اندلاع الثورة السورية عام 2011 حدثاً متعدد الأبعاد أمنياً وسياسياً واجتماعياً، استدعى تغييراً في استراتيجيات وسياسات الدول الإقليمية والقوى الدولية، لما أفرزته الثورة ومواجهة النظام لها من أزمات أُلقت بظلالها على دول الطوق الإقليمي والعالم، كظهور تنظيمات تهدد الأمن العالمي، والجماعات المسلحة العابرة للحدود، وتدقق السلاح والمقاتلين الأجانب، وتعطل حركة التجارة، إضافة لحركة الهجرة واللجوء وما أنتجته من تغييرات اجتماعية أثرت على سوريا ودول الجوار.

ونظراً للأهمية الاستراتيجية التي تحتلها سوريا في سياسات الدول الكبرى، وما شكلته الأزمة السورية من تهديدات للأمن الإقليمي والدولي، سعت القوى الكبرى والدول الإقليمية لاحتواء التأثيرات الأمنية للأزمة السورية عليها، وهو ما مثل مسوغاً للتدخل بشكل مباشر، ولا سيما على المستوى الأمني الاستخباراتي، مما جعل الأرض السورية ساحة للصراع الاستخباراتي الدولي.

وفي الحديث عن دور المؤسسات الأمنية للنظام في صنع الأزمة القائمة، سواء لجهة الأدوار القمعية التي قامت بها بحق المواطن السوري وتعميق الأزمة السياسية، أو لجهة دورها في إدارة واستغلال الملف الأمني في سياسة النظام الخارجية، مما أوجب ضرورة إحداث تغيير أمني حقيقي في سوريا.

ويهدف استقصاء تحديات الإصلاح الأمني، وللوصول إلى الصيغ والخيارات الأمثل للتعامل معها، أقام مركز الحوار السوري، بالتعاون والشراكة مع كل من "المركز الاستراتيجي"، و"مركز عمران للدراسات الاستراتيجية" ندوة حوارية بعنوان: "تحديات الإصلاح الأمني في سوريا"، وذلك يوم الأربعاء 02 ربيع الآخر 1439هـ، الموافق لـ20 كانون الأول 2017.

توزعت الندوة على جلستين، تضمنت الأولى عرض الأوراق البحثية المقدمة من المراكز الشريكة، وجزءاً من مداخلات الحضور، فيما استمرت مداخلات الحضور في الجلسة الثانية وتلاها تعقيب من أصحاب الأوراق البحثية. وقد شارك في الندوة باحثون وكتاب وأكاديميون سوريون وممثلو تيارات سياسية وفصائل ثورية. أُعد هذا التقرير الموضوعي من خلال اتباع قاعدة "تشاتام هاوس"¹، ومن دون التقيّد بالترتيب الزمني للعرض والمداخلات، وتم التقسيم الموضوعي للتقرير بقصد ترتيب الأفكار بطريقة سلسلة وموضوعية تساعد القارئ- ما أمكن- على فهم المضمون. جاء التقرير في ثلاثة محاور: يتضمن المحور الأول عرضاً للأوراق البحثية المقدمة من قبل المراكز الشريكة، في حين خصصنا المحور الثاني للمداخلات والتعليقات التي قدمها السادة المشاركون في الندوة، وتناول المحور الثالث تعقيب أصحاب الأوراق على مداخلات المشاركين.

¹ يقصد بقاعدة "تشاتام هاوس" بأنه: "حينما يعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس، فإن المشاركين يكونون أحراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن من دون كشف هوية المتحدث أو انتماءه أو أي شخص آخر، ودفعاً للقارئ للتركيز على سياق الحوار ومضمونه بغض النظر عن أشخاصه.

المحور الأول: عرض الأوراق البحثية المقدمة:

أولاً-عرض ورقة تقدير موقف بعنوان: "تحديات الإصلاح الأمني في سوريا" والمقدمة من المرصد الاستراتيجي²:

بدأت الورقة التي عرضها الخبير الاستراتيجي بمقدمة تحدثت عن أهمية الموضوع ، وأكدت على مدى الترابط الوثيق بين الأمن الوطني والأمن الدولي، إضافة لتبيان أثر ضعف الكيانات الجمهورية العربية في تهيئة العوامل التي أدت إلى اندلاع الحركات الشعبية في الوطن العربي منذ عام 2011.

ثم عالجت الورقة تأثير مهددات الأمن الوطني في سوريا على الأمن الإقليمي والأمن الدولي، وتناولت بعد ذلك تفاعلات نظم الأمن الإقليمية مع الأزمة السورية، فيما تطرق القسم الأخير منها إلى تحديات الإصلاح الأمني ومقترحات تتعلق بالموضوع.

1-ضعف بنى الأمن الإقليمي وهيمنة الصراع في الفترة 1918-2011:

بحسب الورقة، شكّلت سوريا منذ خروج العثمانيين من بلاد الشام موقِعاً جذاباً للتنافس الإقليمي والدولي، وهو ما انعكس بدوره على بنية القوى السياسية والمؤسسات الأمنية في البلاد، كما كان لسوريا في عهد حافظ الأسد تدخلات عسكرية خارجية في الأزمات اللبنانية والفلسطينية والخليجية، جعلها جزءاً من اللاعبين الأساسيين في الملفات الأمنية للمنطقة.

وما أن تولى بشار الأسد الحكم حتى بدأت المنظومة التي أنشأها والده بالتفكك، وصولاً إلى اندلاع الثورة الشعبية في سوريا عام 2011 واستعانة بشار الأسد بالقوى الخارجية لقمع الثورة، فتحوّلت البلاد لساحة تدخل عسكري إقليمي ودولي، وأدى لانتشار الميليشيات الطائفية، وتحول الكيان السوري إلى دولة فاشلة.

وبالتالي يمكن القول أن المنطقة لم تتمتع بالاستقرار السياسي والأمني منذ عام 1918م، سواء في سوريا أو الدول المحيطة، وكانت المنطقة ساحة للتدخلات الإقليمية والدولية، مما ضاعف حالة الفوضى وفوّت على دول المنطقة فرص تشكيل منظومة أمن إقليمي مشترك.

2-تحرك الاستخبارات الإقليمية والدولية لدرء المخاطر الأمنية في سوريا خلال الفترة 2011-2017:

ترى الورقة أن الثورة السورية وما نتج عنها خلال السنوات 2011-2017، عززت حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وأذكت المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار، نظراً لحركة الهجرة واللجوء، وانسياب الحدود، وتدهور أمن المعابر والطرق، وعرقلة حركة التبادل التجاري، إضافة لانتشار الجماعات المسلحة وتفشي الاحتقان الطائفي الذي أثر بدوره على العلاقات المجتمعية في دول الجوار.

فاندفعت دول المنطقة لإعادة هيكلة مؤسساتها الأمنية، والعمل على تشكيل منظومات أمن إقليمي تدراً عنها المخاطر المشتركة الناتجة عن الأزمة السورية، كما يلي:

- في شهر نوفمبر/تشرين الثاني (2016) دشّن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عملية إعادة هيكلة شاملة لجهاز الأمن الوطني التركي بعد المحاولة الانقلابية.

² يمكن الاطلاع على كامل الورقة من خلال الرابط التالي: <http://sydialogue.org/files/26reprot1.pdf>.

- بادر الرئيس اللبناني ميشيل عون إلى تبني عملية إعادة تشكيل الأجهزة الأمن اللبنانية مستفيداً من مجموعة عطاءات سخية قدمها الاتحاد الأوروبي.
- دشن الملك الأردني في يناير/كانون الثاني (2017) مشروعاً لإصلاح أجهزة الاستخبارات والأمن الأردنية، بهدف تعزيز قدرتها على محاربة الإرهاب.
- على صعيد منظومات الأمن المشترك، عززت موسكو علاقاتها الاستخباراتية مع حلفائها الإيرانيين، وانضم جهاز الأمن التركي لهذه المنظومة.
- عززت "تل أبيب" تحالفاتها الإقليمية والدولية لمواجهة المهددات المتمثلة في الامتدادات الإيرانية في المنطقة.
- عملت المنظومة الأوروبية على تحسين سبل تبادل المعلومات، وسعت لتعزيز دور شركات الانترنت في التصدي لنشر المواد المتطرفة.
- كما أدى ازدحام المنظومات الاستخباراتية في سوريا لاندلاع صراعات متعددة الاتجاهات، لا سيما بين روسيا والولايات المتحدة، اللتين سعتا لمراقبة الأنشطة الاستخباراتية لبعضهما البعض.

3- محاولات ملء الفراغ الأمني داخلياً من خلال إعادة تأهيل المؤسسات الأمنية للنظام 2016-2017:

تناولت الورقة في هذا الجزء التحولات في سياسة بعض الدول نحو فتح خطوط اتصال مع الأجهزة الأمنية للنظام السوري في العامين الماضيين، خصوصاً تبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بتنظيمي "داعش" و "النصرة".

حيث ذكرت الورقة بعدة وقائع تشير إلى عودة الاتصال بين أجهزة أمن بعض الدول والمؤسسات الأمنية للنظام، منها إيعاز الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما إلى المبعوث الأمريكي الخاص في التحالف الدولي، بفتح خط تفاوضي خلفي مع الدائرة المقربة للأسد، كما زار اللواء ديب زيتون روما وتم التداول مع الحكومة الإيطالية بشأن فرص تبادل المعلومات الاستخباراتية. وفي فبراير/شباط 2017، تم فتح قناة تواصل بين الاستخبارات السورية والأردن عن طريق اللواء علي مملوك، إضافة لتعزيز العلاقات مع الأجهزة الأمنية السورية من قبل الاستخبارات الأوروبية، حيث تم عقد لقاءات مكثفة مع اللواء علي مملوك بالتعاون مع رئيس جهاز الاستخبارات العامة اللبناني عباس ابراهيم.

4- تحديات الإصلاح الأمني ومعالم صياغة رؤية استراتيجية للمرحلة المقبلة:

تري الورقة أن قناعات إقليمية وغربية تشكلت مؤخراً، بضرورة الاعتماد على المؤسسات الأمنية للنظام في مواجهة الجماعات الإرهابية وإعادة ضبط الأمور الأمنية في سوريا خلال المرحلة الانتقالية، حيث بقيت تلك المؤسسات محافظة على تماسكها، بخلاف قوى المعارضة التي لم تُبد وعياً أمنياً بمخاطر امتداد الأزمة إلى دول الجوار، وسمح بعض قياداتها لجماعات الإرهاب والغلو بالتوسع في مناطق نفوذها والتغلغل في صفوفها. وهذا ما قلل فرصها في الحصول على دعم خارجي والمساهمة في صياغة منظومة أمن إقليمي بديل.

ولتجاوز هذه المعضلة تقترح الورقة على قوى الثورة والمعارضة تبني رؤية أمنية شاملة تقوم على الأسس التالية:

- التركيز على معالجة الإخفاقات الأمنية للنظام خلال العقود الخمسة الماضية.
- تحديد مهددات الأمن الوطني وتقاطعاتها مع الأمن الإقليمي والأمن الدولي.

- صياغة استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الأمن الوطني.
- الموازنة بين منظومات الأمن الوطني والأمن الإقليمي.
- تحديد النموذج المناسب لإنشاء نظام أمني متكامل (security model).

ثانياً- عرض الورقة البحثية المقدمة من مركز عمران بعنوان: "التغيير الأمني في سوريا"³:

أوضحت الورقة والتي عرضها الباحث من مركز عمران بدايةً فرضيات التغيير الأمني في سوريا ومدى ارتباطها بالعملية السياسية، ثم بحثت تحديات عملية التغيير الأمني وعقبات تطبيقها، وعرضت في نهاية الورقة خطة للتغيير والانتقال إلى قطاع أمني متماسك.

1-فرضيات التغيير الأمني في سوريا:

تنطلق الورقة من الإشارة إلى مقارنة ارتباط عملية إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية بالتوصل لحل سياسي، يؤسس لقيام جسم موحد بغض النظر عن شكل هذا الجسم، كما يرتبط الطرف السياسي بعملية التغيير الأمني ضمن منظومة الأولويات الوطنية ارتباطاً وثيقاً، وهذا الارتباط يعكس أن "عملية التغيير" هي ورقة سياسية مرتبطة بالظروف الميدانية للنظام وحلفائه، وهي نظرة غير موضوعية تتعارض مع ضرورات تهيئة المناخ الملائم لإنهاء التآزم السوري على كافة المستويات.

كما يبرز التساؤل المتعلق بمن يقرر عملية التغيير الأمني، ومن الجهة التي ستقوم بإجراءات الإصلاح، ويرتبط ذلك بدوره بمستويين: السياق السياسي وتفاعلاته، وسيناريوهات الانتصار العسكري.

من جهة أخرى فإن عملية التغيير الأمني ومساراتها ترتبط بمجموعة من القضايا التي تؤثر بها وأهمها: ارتباط القطاع الأمني في سوريا بالمنظومة الأمنية العالمية والإقليمية، والمليشيات الطائفية بمشاريعها العابرة للحدود، إضافة لبنية المؤسسات الأمنية ذاتها وسياق تشكيلها والتحويلات التي طرأت على هيكلتها.

2-تحديات عملية التغيير الأمني في سوريا وطبيعتها المحتملة:

سعت الورقة في جزئها الثاني لتوصيف أبرز التحديات التي تواجهها عملية التغيير الأمني ومن أبرزها:

- إعادة بناء التحالفات الاجتماعية والمؤسسية السائدة التي كانت تقوم عليها الأنظمة الاستبدادية السابقة، واستبدالها بتحالفات جديدة مستقرة تجعل عملية البناء الأمني أكثر اتساقاً.
- الموازنة مع مفهوم "اللامركزية" بأنواعها، في ظل التآكل المتزايد للمركزية.
- غياب السلطات الوطنية ولا سيما القضائية والعسكرية والتي تُعد دعامة صيانة للأمن الوطني.
- تضارب الرؤى والغايات الأمنية للفاعلين المحليين.
- تنامي المشاريع العابرة للوطنية سواء المرتبطة بعقيدة دينية أم قومية.
- فوضى السلاح والسيولة الأمنية.
- انهيار الاقتصاد السوري، وتشكيله عائقاً أمام عملية إصلاح أجهزة الدولة.

³ يمكن الاطلاع على كامل الورقة من خلال الرابط التالي: <http://sydialogue.org/files/26report2.pdf>

- غياب العدالة الانتقالية في المفاوضات السياسية ولدى الفاعلين الإقليميين والدوليين.
- حصول انقسام قومي وأيديولوجي وطائفي حاد في المجتمع السوري نتيجة تحولات الصراع.

3-عقبات تطبيق وتنفيذ عملية التغيير الأمني في سوريا:

- تري الورقة أن عملية إعادة الهيكلة عملية سياسية بالدرجة الأولى، إلا أن هناك بعض الملاحظات التقنية والاجتماعية التي ستشكل عقبة حقيقية لتطبيق برامج عملية التغيير الأمني:
- صعوبة تنفيذ استحقاقات التغيير الأمني، فالإجراءات التقنية بالغة الصعوبة، وهي مكونة من مجموعة متسلسلة من الخطوات التشريعية والرقابية والإدارية والفنية.
 - التغيب المتعمد للمجتمع المدني السوري، رغم أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني السوري في أي عملية تغيير أمني لكي تحقق أهدافها المنشودة، ويعود ذلك لعدد من الأسباب ترتبط بدور مؤسسات المجتمع المدني وسياق تشكلها.
 - "تغيب" برامج العدالة الانتقالية وتمهيش برامجها لصالح ادعاءات "بناء السلام"، وما يعني بالتالي أن عملية التغيير ستغدو شكلية تتجاوز متطلبات رفع الظلم الاجتماعي وتعيد تكريس الاستبداد.
 - تمهيش الأدوات غير العسكرية في مواجهة الإرهاب، رغم ضرورة مواجهة هذه الظاهرة بكافة الأدوات الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية بموازاة الأدوات العسكرية، باعتبار أن أسباب هذه الظاهرة مرتبطة بعدة مستويات، سواء المتعلقة بالصراع ومفززاته أو المتعلقة بالتراكمات التاريخية.

4-خطة التغيير والانتقال إلى قطاع أمني متماسك:

تقترح الورقة في جزئها الأخير جملة بنود تُشكّل خطة شاملة للتغيير الأمني، تبدأ بالمرحلة الراهنة (مرحلة ما قبل الانتقال) بعدد من الإجراءات اللازمة الفورية من قبيل وقف إطلاق النار وضبط المجموعات المسلحة وغيرها، وصولاً لصياغة قطاع أمني مستقبلي متكامل.

وترى الورقة أن نقطة انطلاق عملية التغيير تكمن في إنجاز عقد وطني يحدد أبعاد العلاقة بين المؤسسات الأمنية والمجتمع، وهو شرطٌ لازم لبدء العملية الإصلاحية، ومن جملة ما يجب أن يتضمنه هذا العقد: أن تنطلق عملية إعادة البناء من عقيدة أمنية جديدة، والفصل التام للأجهزة الأمنية عن تجاذبات السياسة بشكل كامل، وإنشاء أنظمة إدارة ومراقبة ومساءلة، فضلاً عن تأسيس جهاز معلوماتي كفؤ لحماية الأمن الداخلي.

وحددت الورقة أهم الأهداف الاستراتيجية للقطاع الأمني المستقبلي:

- توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن، وذلك عبر مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تعزز الشروط الموضوعية لتحقيق الاستقرار.
- تطوير وتنظيم وبناء قدرات قطاع الأمن ومؤسساته.
- تعزيز التكامل بين قطاعي الأمن والعدل.

- مواجهة الأخطار والمهددات المرشحة في المشهد السوري.

وتناولت الورقة مستويات التغيير ومراحله، حيث يتم في المرحلة الأولى استصدار مجموعة من التشريعات والمراسيم المتعلقة بإعادة الهيكلة، ويتم في المرحلة الثانية البدء المنظم في عملية إصلاح البنية الداخلية، فيما يتم في المرحلة الثالثة بناء باقي مكونات القطاع والتأسيس لحالات تكامل بين القطاعين الأمني والمدني.

المحور الثاني- مداخلات المشاركين وتعليقاتهم

بعد عرض الأوراق من المراكز الشريكة، فُتح الباب أمام مداخلات السادة المشاركين، والتي توزعت تحت عدة عناوين رئيسية وهي :

- توصيف التعاطي مع الملف الأمني في سوريا عقب الثورة
- عوائق وتحديات سبل "التغيير الأمني"
- آليات مقترحة للتعامل مع الملف الأمني وسبل بناء منظومة أمنية فاعلة
- تساؤلات واستفسارات

أولاً-توصيف التعاطي مع الملف الأمني عقب الثورة

تنوّعت آراء المشاركين في توصيف المشهد الأمني في سوريا عقب الثورة، بين من رأى أن قوى الثورة والمعارضة لم تدرك كما ينبغي أهمية وحساسية هذا الملف، وبين من اعتبر أن الظروف التي مرّت بها الثورة لم تسمح بمعالجة البعد الأمني.

الأمن المحلي والعمل الاستخباراتي

أكد مستشار سابق للجيش السوري الحر على ضرورة التفريق بين مفهوم الأمن الداخلي الذي أدت المعارضة بعض ملامحه، ومفهوم الأمن الخارجي أو العمل الاستخباراتي، مع أهمية التمييز بين أداء النظام وقوى الثورة وقوات سوريا الديمقراطية "قسد" وتنظيم "القاعدة".

فرأى أن "جبهة النصرة" استطاعت تطوير منظومة من العمل الاستخباراتي الخارجي، تجلّت ملامحه في عمليات قامت بها في دول الجوار، وعقدت صفقات تبادل أسرى وتسليم مخطوفين. في حين أحجمت قوى الثورة عن ممارسة العمل الاستخباراتي وأي عمل أمني خارج الحدود لأسباب مختلفة، منها الخشية من إصاق تهم العمالة بها، ومنها ما هو مرتبط بمصالح الدول الداعمة بأن لا يكون للأجسام التي تدعمها منظومة عمل استخباراتي، وهذا الأمر ينسحب على قوات "قسد"، وضرب مثلاً حول ذلك بتسليم "قسد" لعائلات مقاتلي "تنظيم الدولة" الشيشانيين إلى نائب الرئيس الشيشاني، والذي تم بوساطة روسية.

أما النظام السوري فيمتلك خبرة عالية في مجال العمل الاستخباراتي، والتجربة السابقة توثق تعاون أمني بين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وبين استخبارات النظام السوري.

أما بالنسبة للفشل الأمني الداخلي في سوريا، فاعتبر أنه فشلٌ أرادته النظام، ومن مصلحته أن تعيش البلاد في هذا الظرف الأمني، والذي يُمكنه من تصدير المشكلة وإدارتها واستثمارها وخصوصاً ضمن المحيط الإقليمي وتحديداً لبنان، الذي له أهمية في سياسات الدول العظمى.

ارتباط الأمن المحلي بمنظومة الأمن الإقليمي والدولي

كانت هذه الحيثية من أكثر النقاط التي دار النقاش حولها بين المشاركين في الندوة، حيث اعتبر مدير في مركز حوار بحثي أنه كان يتوجب على قوى الثورة تحديد بعض التقاطعات الأمنية المهمة مع الدول الإقليمية، كقضايا الإرهاب وجماعات الغلو والجماعات العابرة للحدود، كونها تُشكل قلقاً لهذه الدول، ولم تتعامل قوى الثورة مع تلك المخاوف، وهذا ما يجب التركيز عليه في المرحلة القادمة. كما نوه إلى اختلاف الظروف والسياق الدولي التي نشأت بها الدول العربية عن تلك التي تكوّنت ضمنها المنظومات الإقليمية الأخرى كما في الحالة الأوروبية، والتي ساعدت تلك الدول في الانتقال إلى بيئة آمنة على عكس الدول العربية.

من جهته اعتبر باحث في الشأن السوري، أن النظام الدولي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية فرض نسقاً أمنياً معيناً، أجبر دول العالم على اتباع عقيدة أمنية تتناسب مع هذا النسق ولو عاكس الأولويات الوطنية لهذه الدول، وضمن ذلك يندرج الدور الوظيفي للنظام السوري، الذي تماهى مع المحددات الأمنية للدول الكبرى.

ويتحدد حجم هذا التناسق بين الأمن الداخلي والأمن العالمي بحسب قوة كل دولة ومدى قدرتها على تغليب مصالحها الوطنية على المصالح الدولية، وهذا انسحب على قوى الثورة التي اضطرت لوضع المحددات الأمنية العالمية كأولويات لها، وأهمها مكافحة تنظيم "داعش"، ودخلت في سباق مع النظام السوري لإرضاء الغايات الأمنية الدولية، وهذا ما نجح فيه النظام وفشلت فيه قوى الثورة لأسباب بنيوية وموضوعية بالإضافة لأسباب قيمية لا يمكن إغفالها.

وفي نفس السياق، رأى مستشار سابق للجيش السوري الحر، أن الدول العظمى وخصوصاً الولايات المتحدة وروسيا، تريد أن تُبقي سوريا تحت الإدارة الدولية، فجميع الدول الكبرى ولاسيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، باتت تملك وجوداً على الأرض السورية ولو بنسب متفاوتة، وبالتالي يُراد للملف الأمني أن يُدار من هذه الدول نظراً لأهميته وحساسيته، وهو ما ساهم في منع المعارضة من لعب دور أمني حقيقي.

ثانياً-عوائق سبل التغيير الأمني في سوريا وتحدياته

الملف الأمني والإصلاح الدستوري

لفتت أكاديمية سورية النظر إلى ترتيبات الإصلاح الدستوري والحديث عن وضع دستور جديد، فدول الغرب باتت تُحد من الحريات الشخصية لمواطنيها بحجة مكافحة الإرهاب عبر إصدار تعديلات دستورية وتشريعية. لذا تبرز المخاوف حسب رأيها من أن تدفع المخاوف الأمنية للحفاظ على الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب إلى وضع دستور يكرّس من جديد حالة الاستبداد، بعد أن قامت الثورة في سبيل إنهاءها.

مدى قابلية الأجهزة الأمنية للإصلاح

تساءلت باحثة سورية عن مدى إمكانية إصلاح الأجهزة الأمنية، وهل هي فعلاً قابلة للإصلاح؟ باعتبار أن هذه الأجهزة لا تملك أي فكرة عن مبدأ المواطنة وقد مارست شتى أنواع القمع والتعذيب بحق المواطن، دون أن يتوفر أي درجة من درجات المحاسبة، وهيمنة روسيا وإيران عليها عبر مجموعة الخبراء والمستشارين التي تقوم بالإشراف على عملها، ما يُشكل بالتالي عائقاً أمام عملية الإصلاح أو التغيير.

العدالة الانتقالية والجانب الإنساني

رأت باحثة سورية أن الأوراق التي قُدمت أصّلت لبُنى نظرية في عملية الإصلاح الأمني، ومن وجهة نظرها فإن هناك جانب اجتماعي وإنساني يجب أخذه بعين الاعتبار بعيداً عن التأصيل النظري، واعتبرت أن عملية الإصلاح الأمني مرتبطة بشكل أساسي بمحاسبة المتورطين بارتكاب الجرائم بحق الشعب السوري، ولا بد من تحديد المسؤولين عن تلك الجرائم، وما هي الأفعال التي تستوجب المحاسبة، وضرورة أن تطال المحاسبة أفعال الميليشيات الأجنبية في سوريا.

الملف الأمني في مسارات التفاوض

اعتبر مستشار سابق للجيش الحر أنه من الصعوبة طرح الملف الأمني في مباحثات التفاوض في أستانة أو جنيف، وخصوصاً بعد مخرجات مؤتمر الرياض 2، فالوفد المفاوض في جنيف 8 مخترق من قبل النظام، وليس موحداً على حد تعبيره، وبالتالي يصعب الحديث عن هذا الطرح. كما أن الهيئة العليا للمفاوضات السابقة حاولت عدم الدخول في إطار تفصيلي لهذه العملية لكي تُبقمها تحت إطار هيئة الحكم الانتقالية المفترضة والتي تملك سلطات تنفيذية كاملة تندرج ضمنها العملية الأمنية.

ثالثاً- آليات مقترحة للتعامل مع الملف الأمني وسبل بناء منظومة أمنية فاعلة

بناء نوى أمنية تراعي الوضع الميداني الحالي وتصد الاختراقات

رأى مدير في مركز حوارى بحثي أن على قوى الثورة في المرحلة القادمة البدء بإنشاء نماذج أو بُنى صغيرة بالمفهوم الوظيفي المفاهيمي وليس بالمفهوم الهيكلي في المناطق التي تسيطر عليها، في ظل إمكانية استمرار الانقسام الجغرافي والفضل الذي يعاني منه الكيان السوري، وعدم انتظار تشكل دولة مركزية مستقرة للعمل على هذا الملف.

ورأت باحثة في الشأن السوري أن على قوى الثورة تنقية صفوفها الداخلية سواء على مستوى أفراد أو جماعات عسكرية وسياسية، من الاختراقات الأمنية التي تعرضت لها في كافة مفاصل عملها، مع ضرورة فرز الهياكل والشخصيات المشكوك بأمورها منعاً لحدوث اختراقات أمنية في المستقبل.

دراسة التقاطعات مع الأطراف الفاعلة الأخرى

اعتبر باحث في الشأن السوري، أن على قوى الثورة أن تطوّر من خطابها الداخلي وخطابها إلى حاضنتها، إضافة لدراسة التقاطعات الأمنية مع الحلفاء الإقليميين، أو حتى الأعداء الإقليميين بعيدي المدى، والعمل على ضرب الخصوم بعضهم ببعض على مستوى الإقليم كإيران وحلفائها و"إسرائيل"، مع الانتباه لعدم الانجرار نحو تنفيذ الاستراتيجية الكبرى التي سيق لها الشرق الأوسط منذ حرب الخليج الأولى، والتي تهدف لاستنزاف الأطراف الإقليمية.

استبعاد وتغيير الرموز الأمنية

من وجهة نظر باحثة في الشأن السوري، فإن الفروع الأمنية للنظام السوري عمدت إلى تخريب البنية المجتمعية والاقتصادية للبلاد، وزرعت الرعب والخوف في نفوس المواطنين، وبالتالي لا معنى لأي إصلاح أمني ما لم يشهد الناس على تغيير حقيقي في رموز وشخصيات وكيانات الأفرع الأمنية، وعلى صعوبة تنفيذ هكذا طرح نظراً لحجم الصلاحيات والسلطات الممنوحة لهذه القوى والشخصيات، فإن فكرة استبعادهم في عملية الإصلاح الأمني بعد إرضائهم بمكافآت أمنية تبدو فكرة مثالية بحسب رأيها.

رابعاً- تساؤلات واستفسارات

نحمل هنا عدداً من التساؤلات والاستفسارات التي أثارها بعض المشاركين في الندوة، حيث طرحت أكاديمية سورية سؤالاً عن الجهة الموثوقة والقادرة على وضع سياسة أمنية متكاملة تحدّد الرؤى اللازمة لعملية التغيير الأمني في سوريا، في ظل وجود أزمة ثقة بين السوريين، وتبعية معظم القوى السورية لجهات خارجية، وفي حال انعدام وجود مثل هذه الجهة، فما الذي يمكن القيام به من أجل البدء بإصلاح أمني حقيقي؟

ووجه أمين عام لحزب سياسي سؤالاً لباحث مركز عمران، عن ارتباط أجهزة الأمن في سوريا بالبيروقراطية، وإمكانية أن يُشكل ذلك عائقاً أمام إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، واستفسر من خبير المرصد الاستراتيجي عن المصالح الأمنية لروسيا في سوريا.

وطرح مدير مركز حوار بحثي سؤالين: الأول حول كيفية التعاطي مع المنظومات الأمنية الدولية والإقليمية، وما أبرز النقاط التي تُشكل هاجساً أمنياً مشتركاً والتي يمكن لفصائل الثورة أن توظفها في الفترة القادمة، أما السؤال الثاني فكان عن أبرز التوصيات لقوى الثورة والمعارضة التي يجب أخذها بالاعتبار في التعاطي مع الملف الأمني.

المحور الثالث- تعليقات الخبراء على المداخلات والإجابة على الاستفسارات

أولاً-ردود خبير المرصد الاستراتيجي:

التعليق على موضوع العمل الاستخباراتي

أكد الخبير على أهمية العمل الاستخباراتي الذي تمارسه القوى ما دون الدولة، وأن الدول ليست وحدها من يمتلك منظومات عمل وتطبيقات استخباراتية، فتنظيمي "القاعدة" و "داعش" لديها أجهزة استخباراتية، كما أن المخابرات الألمانية والفرنسية تشرف على بناء جهاز استخباراتي لقوات "فسد"، و"حزب الله" يمتلك جهازاً استخباراتياً تم التعاون معه من قبل الولايات المتحدة في تنسيق معارك القلمون، فضلاً عن نشاط هذا الجهاز في منظومة استخباراتية روسية عراقية إيرانية سورية، لذا فإن تسلّم السلطة ليس شرطاً لبناء عمل استخباراتي.

التعليق على فكرة ارتباط الأمن المحلي بالأمن الإقليمي والدولي

رأى الخبير أن الأداء السياسي والعسكري للثورة كان مهدداً للأمن الإقليمي والدولي، فبعض التيارات ذات التوجه الإسلامي مثلاً، طرحت مشاريع أممية تعادي فكرة الحدود القائمة التي اتفقت الدول الكبرى على إيجادها، وهو ما غيّب عنها الدعم الدولي.

وفي قضية مقارنة الحالة الإقليمية، اعتبر الخبير أن الشرق الأوسط يتميز بمعادلة إقليمية تختلف عن غيرها في مناطق أخرى في العالم، وهو ما يستوجب بناء نموذج يأخذ بالاعتبار المحددات الخاصة بهذا الإقليم، وعرض التجارب الأخرى إنما يتم لغاية الاستئناس.

وعن تداخل الأمن المحلي بالأمن الدولي، نبّه الخبير لضرورة التمييز بين الدوائر الثلاث للأمن الوطني والإقليمي والدولي وذلك من ثلاثة محاور: المحور الأول هو مفهوم إنشاء مجتمع أمني وإفراغ مسألة توطين الأزمات الوطنية ووضعها في أوعية إقليمية، والمحور الثاني هو قضية العولة، والمحور الثالث هو المهددات خارج إطار الدول، كالحروب الإلكترونية، والمهددات البيئية، والجماعات العابرة للحدود،

والجماعات المتطرفة وغيرها، وتشكل هذه المهددات مخاطر بارزة نظراً لصعوبة إدارتها والتعامل معها، وهذا ما دفع مدرستي الواقعية والليبرالية لمراجعة مبادئهم وبناء الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة.

الإجابة على التساؤلات ومناقشة التحديات والتوصيات

في تعليقه على الجانب الإنساني، أكد الخبير على ضرورة التمييز بين أمن الدولة وأمن المجتمع، كما أكد على أهمية ما يسمى بـ "الأمن الإنساني" والذي يدخل في التطبيقات الأمنية الوطنية والإقليمية والدولية ويشمل مجالات متعددة، ومن المفترض أن يقوم أمن الدولة بحماية المواطن، على عكس ما قامت به الأجهزة الأمنية السورية من قمع بحق السوريين. كما أيد الخبير رأي باحثة سورية بأن الورقة لم تطرح نماذج وإنما بنى نظرية، وأكد وجود كافة الإمكانيات لبناء تلك النماذج.

وبالنسبة لقضية العدالة الانتقالية، أكد أنها تتقاطع بشدة مع الملف الأمني، خصوصاً لجهة ضمان عدم إفلات الجناة من العقاب، وبناء الأمن.

وعن التوصيات لقوى الثورة والمعارضة، حدّد الخبير ثلاث نقاط: الأولى تأسيس نظرية حقيقية لمعالجة الملف الأمني تأخذ بالاعتبار المحددات الأمنية الإقليمية، والثانية وضع رؤية شاملة وفق مفهوم إصلاح القطاع الأمني (SSR)⁴، أما النقطة الثالثة هي تأهيل وتدريب العناصر الأمنية على مقومات العمل الأمني الحقيقي، بعيداً عن الذاكرة السيئة التي تربط عمل المؤسسات الأمنية بالقمع والترهيب.

وفي إجابته عن السؤال حول الجهة القادرة على إدارة عملية التغيير الأمني، قال الخبير أن السوريين يملكون الكثير من الخبرات والكوادر ولكن يبقى التحدي في عملية التجميع. فيما ترى الهيئة العليا للمفاوضات أن مهمة التغيير الأمني من صلاحيات الهيئة الانتقالية المفترضة.

أما عن المصالح الأمنية الروسية في سوريا، فعّدّد الخبير ثلاث مصالح: الأولى مد منظومة استخباراتية لتوطيد نفوذها، والأدوات الاقتصادية تلعب الدور الأبرز في عمل هذه المنظومة، والنقطة الثانية هو مصلحة روسيا في إعادة تفعيل الأسواق التقليدية في المنطقة لبيع أسلحتها، والنقطة الثالثة توظيف العمل الأمني في خدمة العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الروسية في سوريا.

ثانياً-ردود باحث مركز عمران:

التعليق على موضوع الأمن الداخلي والعمل الاستخباراتي

رأى الباحث أن للمعارضة تجربة في العمل الشُرطي لا يمكن إغفالها، ورغم أن التجربة في البداية لم تتبلور في نطاق مؤسساتي، إلا أن المجالس الثورية استجابت في البداية للحاجات الأمنية المحلية عبر تأسيس مكاتب أمنية، لكن زيادة الاقتحامات العسكرية جعلها تعيد ترتيب أولوياتها. كما ضرب الباحث أمثلة عن تلك التجارب في العمل الأمني المحلي، كتجربة المخافر الثورية في حريتان وتل رفعت وغيرها، والتي توسع نطاق عملها الجغرافي بعد منتصف 2012، وكتأسيس الشرطة الموحدة في ادلب، والشرطة الموحدة في حلب، وقيادة الشرطة في القلمون الشرقي. لكن الاشكال الحقيقي الذي رافق هذه التكوينات بحسب الباحث، أن الإطار الأمني المرافق لها، خلق بدائل متباينة فيما بينها في العمل والاختصاص والتبعية، وتشكّل بالتالي بنى متعارضة، دفعت بالقوى المختلفة لممارسة العمل

⁴ يشكل مصطلح SSR اختصاراً للكلمات SECURITY SECTOR REFORM، ويعني إصلاح القطاع الأمني، ويهدف لتهيئة بيئة آمنة تقوم على التنمية وسيادة القانون والحكم الرشيد، ويتم استخدامه في الحالات التي يعاني منها القطاع الأمني من خلل يمنعه من القيام بوظائفه، للمزيد انظر الرابط: <https://monusco.unmissions.org/en/security-sector-reform>

الاستخباراتي ضد بعضها البعض، بمعنى أنه لم يكن هناك بلورة لتنسيق العمل الأمني المشترك في إطار مرجعية واحدة أو منطقة جغرافية واحدة.

ورأى الباحث أن هناك تجارب ناجحة في العمل الاستخباراتي لدى بعض الفصائل، كالأذرع الأمنية في الغوطة والقلمون، التي قامت بعمل مهم في تنظيف بيئتها المحيطة من عناصر تنظيم الدولة.

من جهة أخرى أكد أن منظمات المجتمع المدني التي تُعنى بالشأن الأمني يجب أن يكون لها تبعية إلى الجهاز الإداري، لخلق حالة من التنسيق بين العمل الأمني في المناطق المختلفة، ويمكن البدء بتفاهات واتفاقيات انطلاقاً من محددات وطنية، خصوصاً في مناطق "خفض التصعيد".

الإجابة عن التساؤلات ومناقشة التحديات

في الإجابة عن التساؤل حول الهواجس المشتركة وتحديداً محاربة الإرهاب، اعتبر الباحث أنه ورغم إدراكنا المسبق لدور النظام في تفعيل الخطر الإرهابي، وعمله على خلق سردية مدخلها الرئيسي الإرهاب، بدءاً من محاولاته لعمل إصلاحات تمسّ الجانب الديني، وإحداثه تشريعات تتعلق بما سمي "محاربة الإرهاب"، لكن النظام كان يدفع الأمور باتجاه معين، في الوقت الذي كانت فيه استجابة المعارضة مرتبكة وفيها الكثير من ردّات الفعل، ما دفع بها للانجراف نحو المربّع الذي أراد النظام جزها إليه، وذلك يُعتبر مدخلاً لفهم المعادلة الأمنية.

ورأى الباحث أن قوى الثورة والمعارضة تعاني من تأخير في تعريف الثوابت الوطنية التي يجب أن يجتمع عليها كل سوري، كما يوجد تأخير متفاوت نوعاً ما بين السياسي والعسكري وحتى المجتمعي في إدراك خطورة بعض المعطيات كالاختراق الأمني وضعف التنسيق العسكري، وتقدّمت بالتالي طروحات محاربة الإرهاب في أولويات الحل السياسي.

من هنا تنبع الحاجة حسب الباحث لوضع برنامج وطني لمكافحة الإرهاب، والعمل على إنشاء هيئة مدنية لصيانة الأمن الوطني تُعنى بخلق بيت معلومات بكل ما يتصل بالهواجس الأمنية.

أما عن الجانب الإنساني، فقد ربط الباحث ذلك بمسؤوليات منظمات المجتمع المدني، التي لم تقنع بإمكانية التأثير الذي يمكن لها إحداثه في المجتمع، وعدم جدّيتها بعملية التغيير، وهذا ما غيّب أدواراً رئيسية لهيئات المجتمع المدني يمكن أن تقوم بها في الملف الأمني، دون إنكار تجارب هامة في هذا الشأن كعمليات المناصرة والتعبئة المجتمعية والتوعية الحقوقية المساهمة في إعادة صياغة المفاهيم الأمنية.

وفي سياق متصل اعتبر الباحث أن العدالة الانتقالية من أكبر تحديات التغيير الأمني، ويجب أن يتم تثبيت ملف العدالة ككتلة واحدة، وألا تؤثر مجريات الحل السياسي في تغييب العدالة الانتقالية، مع التأكيد على العلاقة العضوية بينها وبين الإصلاح الأمني، إضافة لضرورة تلازم التغيير الأمني مع تغييرات تشريعية ودستورية.

وعن التساؤل الذي طرحه أحد الحضور عن ارتباط أجهزة الأمن السورية بالبيروقراطية، اعتبر الباحث أن من أهم التحديات في التغيير الأمني هو إعادة بناء العلاقة بين الأجهزة الأمنية وباقي قطاعات المجتمع، سواء منها الدينية أو الاقتصادية أو الحكومية أو المجتمعية، التي ارتبطت بها في السابق بتحالفات يحتاج تفكيكها لامتلاك أدوات استراتيجية